

وراء الفساد



الأمم القومية الحقيقي لا دولة في العالم لا يتحقق إلا بالحفاظ على صحة مواطنيها إذ أنه لا يمكن لأمة مريضة أن تتقدم فضلاً عن أن تكون حائطاً ضد منيع لأي عدو محتمل أو كائن، وهكذا لا تنام حكومات العالم الحقيقية الليل لحاربة الأمراض وتوفير أعلى قدر خدماً على الإطلاق للصحة، أما في مصر فالأمر مختلف ومخيف ومحرز ومقلق، فأعداد المرضى بالملايين وأعداد الأموات جراء تلك الأمراض بالآلاف ومع ذلك وعدم الإكتراث هو أول ما يظهر على وجوه المسؤولين والكسل والقعود والاستسلام هو الفاصل المشترك عند الجميع من عينة الأغلبية الساحقة من المسؤولين بتوع، كله تمام، ورغم نشاط الدكتور حاتم الجبلي منذ توليه الوزارة إلا أن شمعة البداية قد انطفأت وظهر

الحكومة مديونة للمستشفيات وشركات المستلزمات الطبية

2 مليار جنيه ديون وزارة الصحة

إفلاس شركات المستلزمات الطبية والوزارة تلجأ لشركات بيرة السلم!!

بالتفعل أوقفت التوريد للمستشفيات نفسها ٢٠٠ مليون جنيه في مجالها وبالتأكيد هناك آخرين سيبتعونها، وهناك شركات أخرى خرجت من السوق تماماً وأغلقت، بل إن إحدى هذه الشركات وهي معروفة للجميع وتسمى «الغش» قد أصيب صاحبها بالشلل بسبب إفلاسه وعدم تحمله لديونياته وفتح له أقاربه محلاً في باب الخلق والى مشى مصق يروح يشوفه..

بالمطبعة، الدكتور حمدي السيد تقيب الأطباء، يؤكد أن نقص المستلزمات مشكلة تواجهها معظم المستشفيات وأولاد من تجد الوزارة لها حلاً فوراً واسترسل قائلاً: أنا مش عارف يعني إيه لا تسد الوزارة ما عليها وتترك الأمور إلى أن تصل إلى هذا الوضع السن ولا تحاول إيجاد مخرج لها لكل ديونياتها المتائلة هنا وهناك هي إيه.. بالمطبعة!!

الميزانية محدودة!!، وأخيراً توجهنا إلى د. عبد الرحمن شاهين المستشار الإعلامي لوزير الصحة والمتحدث الرسمي باسم الوزارة يقول: وزارة المالية وافقت على إعطاء مالي إضافي لوزارة الصحة قدره ٢٠٠ مليون جنيه سوف يخصص جزء منه لسداد مديونية الشركات كلها سواء الأدوية أو المستلزمات الطبية والأجهزة والعدات وجزء آخر لسداد مديونية الشركات التي توقفت عن التوريد للمستشفيات، وأحد بالك يعني فيه شركات توقفت عن التوريد للمستشفيات وأخذت بالانقضاض على ديونياتها، وجزءاً آخر لسداد مديونية قرارات العلاج، الله الله على الأجزاء طب هو المبلغ ده هايكفي إيه ولا إيه ولا إيه.. ده أحتا اللي بقول، ويواصل شاهين رداً على سؤالاته: هو أحسن من مفقوش، وماذا تفعل علياً؟

جيد وقد تم إعطاء ميزانية لوزارة الصحة كل ٣ شهور ولا يوجد شئ اسمه عدم توافر مستلزمات طبية أو نقص في أي مستشفى!! «هناك شركات أوقفت التوريد.. وواحد جاله شلل».

أما محمد إسماعيل مدير إدارة شعبية المستلزمات الطبية فيقول بعكس ما جاء عليه: هذه مشكلة قديمة لكنها استجبت حالياً أنا أكثر من منذ سنوات الحدت ولم تطحن للشركات واجتمعت ٦٢ شركة بسبب مديونية الوزارة وقاطعت التوريد للمستشفيات، نفس الأمر تماماً يتكرر الآن وحالياً يوجد شركات



د. عبد الرحمن شاهين: ٤٠٪ من ميزانية الوزارة للأجور والمرتبات



مدير شعبة المستلزمات الطبية: شركات أوقفت التوريد وصاحب شركة أصيب بالشلل!!

على ما يرام!! علامات التعجب من عندنا طبعاً وواصل حديثه قائلاً: لا توجد شركات جدد وقد تم إعطاء ميزانية لوزارة الصحة كل ٣ شهور ولا يوجد شئ اسمه عدم توافر مستلزمات طبية أو نقص في أي مستشفى!! «هناك شركات أوقفت التوريد.. وواحد جاله شلل».

أوقفتنا التعامل فعلاً مع كبرى المستشفيات فتمسكوا مع شركات بيرة السلم، و٨٠٪ من قرارات العلاج ذهبت لمستشفيات خاصة» الكبري شركة ميجاك هيقول الوضع الحالي لنا مؤسف للغاية فنحن أيضاً لدينا موظفين وعاملين ومزيرات فنادوا فعمل وحقوقاً مهجرة، وقد أوقفتنا التوريد نهائياً عن ١٢ مستشفى كبير من أصل ٩٠ مستشفى تتعامل معهم ومنها مثلا مستشفى الهلال التي بلغت ديونياتنا وغيرهم، واتفقنا مع بعض الشركات الأخرى للتوقف عن التوريد لأنه لدينا التزامات مع الشركات الأجنبية ولا نستمر الوضع هكذا فسوف نشهر إفلاسنا، والكتابة أن بعض الشركات تحت بيرة السلم استغلت أن الكثير من الشركات الكبرى توقفت عن التوريد

نصر والتي تضم وحدها حوالي ٤٨ مستشفى، فتقوم هي بتوزيعها كالتالي: ٧٪ تأخذها الأمانة العامة للمراكز الطبية من قيمة أي مبلغ، ويقوم مرافق وزارة المالية بخصم ٧٠٪ لوزارة المالية نفسها يعني حاجة غريبة يعطوا فلوس ثم يأخذونها مرة أخرى ثم يقومون بتوزيع الباقي وجزءه يذهب إلى الشركات البوردة للمستشفيات المراكز الطبية وطبقاً لها يكفى أي شئ. «أرى وأسمع.. لكن لا أتكلم!!» حينما ذهبنا للدكتور محمد مصطفي رئيس الأمانة العامة للمراكز المتخصصة لمواجهة ما لدينا ومن أمام المكتب الفخم والأنيق جداً في المبنى الفخم جداً رفض سيادته الحديث نهائياً وقال لا أتكلم في هذه المواضيع ولو عايريزين تشروا إلى رافض انشروا..

أطماع رجال الأعمال في القناطر الخيرية

الحكومة تطالب الأهالي بشراء أملاكهم بـ ٦ آلاف جنيه للمتر

سكان جزيرة الشعير أن وراء تصاعد هذه المشكلة بعض رجال الأعمال الذين يطعمون في شراء هذه الأراضي الميزة نظراً لأنها تقع على التل مباشرة ومن الممكن استثمارها في مشروعات تدبر دخلاً على الحكومة ولكن على حساب الفقراء الذين ليس لهم ماوي غير هذه تضم هذه المناطق الخمس التي تحتاج للعديد من الخدمات.. ويقول أحمد عبد العزيز ٥٠ سنة من سكان الرملة الحكومية ترغب في بيع الأراضي لعدد كبير من المستثمرين ولا تفكر في الناس الغلابة الذين ليس لهم ماوي سوى هذه المنازل بينما المستثمرون يفكرون في شراء الأراضي بأي سعر لإقامة مشروعات عملاقة لن تخدم سوى مصالحهم فقط ولذلك أصبحت مشكلة الأرض التي تزعمها ونعيش من خيرها هي شاعلتنا، حيث نشعر بالتهديد يوماً بعد يوم، لأن الحكومة تريد منا شراء الأرض بأسعار مرتفعة جداً وتعجزنا بهذه الأسعار لأن المستثمرين موجودين وليس لديهم أي عقبات لشراء الأرض بأي ثمن.. والأدهى من كل ذلك أن نصف سكان هذه المناطق الخمس مطلوب القبض عليهم بسبب عدم تسديد الإيجارات المطلوبة منهم، على الرغم من أن الرئيس الراحل أنور السادات أصدر قراراً بمنح هذه الأراضي للمواطنين الذين قاموا بشراؤها واستصلاحها بينما أتا ترسل لنا المحافظة إندارات بالإخلاء بينما يقول ثروت أحمد، بالمعاش» من سكان عزبة السجن أن إدارة سجن القناطر بعثت لي ١٢ انداراً بالإخلاء ضمن ٢٨ انداراً بالإخلاء لسكان العزبة التي أعيش فيها منذ ٢٤ سنة وعلى الرغم من تعدد شكواتنا للمستولين في محافظة القليوبية إلا أننا فوجئنا بعرض الحكومة علينا أن نشترى هذه الأرض القائمة عليها منازلنا بسعر ٦ آلاف جنيه للمتر الواحد، ولا يستمع البنا أحد فلماذا تقالى الحكومة في أسعار هذه الأراضي؟ والأجابه يقولها محمد عبد المعطى ٤٨ سنة من

عزبة السجن، الأهالي، الرملة، من مساكتم لبيع هذه الأراضي لمستثمرين عرب وأجانب، في مقابل تعويض الأهالي بمبالغ بسيطة ولكن خطة الحكومة لم توضع تلك بصراحة مع المواطنين بل تغيرت سياسات لإرهاق المواطنين أما بالطرز أو أن يشكروا الأرض المقعنين فيها منذ مائة عام ورتوها عن الآباء والأجداد وخلال جولة الغد، كشفنا العديد من المشكلات التي يتعرض لها الأهالي وترصد الحقيقة من أرض الواقع كان هذا التحقيق..



بداية وجدنا جزيرة الشعير تقع على ضفاف نهر النيل وتحيطها المياه من ثلاث جهات ومساحتها حوالي ٢٠٠ فدان وسميت بهذا الاسم نظراً لزرعة الشعير في تلك منطقة دار الكتب ومساحتها حوالي ٢١ فدان وسميت بهذا الاسم بعد أن تبرع أحد الاقطاعيين بنصف الأرض التي كان يمتلكها لتأسيس دار الكتب المصرية وبعوار هذه المنطقة تقع عزبة السجن التي تبلغ مساحتها حوالي ١٠٠ فدان وسميت بهذا الاسم نظراً لوجود سجن القناطر الخيرية بها أما منطقة الرملة التي تبلغ مساحتها حوالي ١٠٠ فدان سميت بذلك الاسم لأن أرضها رملية وتطل مباشرة على النيل، وكانت كل هذه المناطق منذ مائة عام تقريبا عبارة عن مستنقعات ليأتى الأهالي فيها من مختلف أنحاء مصر لاستصلاحها والبناء عليها ولكنها فجأة جاء المستولون بالمحافظة يطالبون منهم شراء الأرض واشترى وقتها بعض المواطنين منهم متر الأرض بخمسة وأحد، بينما اليوم المستولون يطالبون الأهالي شراء المتر بمبلغ ٦ آلاف جنيه.

هذا ما أكد لنا الحاج محمد عبد السلام ٧٢ سنة من أهالي جزيرة الشعير وقال أن هذه المناطق محرومة مثل باقي قرى محافظة القليوبية من أسبذ الخدمات والمستولون يطالبوننا بشراء الأراضي التي سبق وأن اشتراها أبائنا وأجدادنا وألصقت لنا دفع الضرائب